

مساع سودانية لإزالة عقبات التمويل أمام المشاريع الصغيرة

وليس ذلك فحسب بل عليها وضع ضمانات مناسبة للعمل خاصة في ظل الأزمات التي تواجه صغار المنتجين، مع إدخال مؤسسات التأمين كشريك لحماية القطاع، إضافة إلى ضرورة إنشاء منصة للتسويق الإلكتروني للصناعات الصغيرة.

كما أنها أمام ضغوط أخرى تتضمن تبني سياسات تدعم التعليم الفني والمهني والتقني والشروع في إجراء مسح صناعي شامل لقطاع المشاريع متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة وتخصيص بعض الصنع التحويلية التي تتماشى مع سياسة البنوك.

93
في المئة نسبة المشاريع الصغيرة من قطاع الصناعة، وفق اتحاد غرف الصناعات الصغيرة

وشسبت وكالة الأنباء السودانية الرسمية إلى رئيس اتحاد غرف الصناعات الصغيرة والحرفية حافظ دوسة قوله إن "المشاريع الصغيرة ومتناهية الصغر رغم أنها تشكل نحو 93 في المئة من مجمل القطاع الصناعي".

ومنذ بداية 2021 بدأت الحكومة في التحرك من أجل فتح منافذ لإنعاش قطاع الأعمال المهيك بعد رفع العقوبات الأميركية، والتي عرقلت تعاملاتها المالية وافاقمت أزماتها المتراكمة منذ أكثر من عقدين من الزمن، وزادت من متاعبها حالة عدم الاستقرار والأزمة الصحية.

وتوجت ذلك المنحى بتوقيع اتفاق في فبراير الماضي مع منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (يونيكو) لإنشاء صندوق سيادي يحمي صغار المستثمرين جمهه 300 مليون دولار، بالإضافة إلى طريقة تمويل واستخدامات الصندوق.

جهود دولية حديثة لفتح أبواب الاستثمار في الوقود الإلكتروني

الوقود فإنه يمكن بيع الوقود الإلكتروني بسرعة وبسهولة نسبية، وبكثافة منخفضة، عن طريق محطات التزود بالوقود الموجودة حالياً.

لكن فريدرياند دودنهوفر خبير اقتصاد السيارات في مركز أبحاث السيارات في دويسبورغ، لديه وجهة نظر مغايرة تماماً.



فريدرياند دودنهوفر
التحديات تتجاوز التكاليف ونشر التقنية إذ تتعلق بكفاءة الطاقة

ونسبت وكالة الأنباء الألمانية إلى دودنهوفر قوله إن "الوقود الإلكتروني يعد من الأنواع المكلفة للغاية، ولا يمكن تصور استعماله مع سيارات الركوب، أما في الشاحنات فمن المتوقع استبداله بخلايا الوقود والمحركات الكهربائية، التي تعمل بالبطاريات".

ويعتقد أن هناك إمكانية لاستعمال أنواع الوقود الجديدة في الطائرات أو سفن الشحن، ولكن في عالم السيارات فإنه يرى أن الوقود الإلكتروني ليس أكثر من مناورة ترغب الشركات المنتجة للزيوت المعدنية أو المغذية لصناعة السيارات أو المنتجة للسيارات من خلالها في كسب المزيد من الوقت لمحركات الاحتراق الداخلي.



الخرطوم - تتفق الأوساط الاقتصادية في السودان على أن المشاريع الصغيرة ومتناهية الصغر والمتوسطة لا تزال تواجه صعوبات كثيرة، رغم التغيير السياسي الذي تعيشه الدولة منذ أكثر من عامين، في سبيل زيادة زخم أعمالها.

وتحتاج هذه المشاريع، المرتبطة في معظمها بقطاع الصناعة، إلى الكثير من الدعم والتحفيز كونها أحد مفاتيح مكافحة البطالة وتعزيز مؤشرات النمو للدولة التي تملك أكبر مساحة من الأراضي الزراعية في المنطقة العربية.

وفي مسعى لإعطائها نفساً جديداً لمواجهة عقبات التمويل تعهدت الحكومة الانتقالية بوضع خطة استراتيجية شاملة خاصة بالصناعات الصغيرة التي تساهم في توفير دخل مقبول لأصحابها حتى يخففوا عن أسرهم أعباء تراجع قدراتها الشرائية.

وطالب ملتقى الصناعات الصغيرة ومتناهية الصغر، الذي اختتم أعماله الخميس الماضي، الحكومة الانتقالية بإنشاء محافظة متخصصة لتوفير التمويل لأصحاب الحرف، وزيادة سقفها من نحو 12 في المئة حالياً إلى 25 في المئة.

ويعتقد الكثير من الفاعلين في القطاع أنه من الضروري إنشاء مدينة صناعية خاصة بالصناعات الصغيرة وإلحاق مصرف التنمية الصناعية بوزارة الصناعة حتى تشرف عليه بشكل مباشر لدعم أصحاب هذه المشاريع.

وتأمل الخرطوم في تحقيق اختراق لحاجز البطالة المرتفع ببناء اقتصاد موجه للشباب من خلال إجراء إصلاحات جوهرية وتوفير شبكة آسان اجتماعي، ولكن الأمر يتطلب إزالة الكثير من العقبات. وتحتاج الحكومة الانتقالية التي تواجه جيلاً من المشكلات المزمنة إلى وضع تصور واضح من أجل تنمية الأعمال الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر يشمل اعتماداً آليات المخاطر بالتعاون مع المنظمات الدولية والإقليمية.

تونس تغرق في التصنيفات السلبية بفعل ضغوط السيولة

غياب الحلول الحازمة يضع الديون السيادية في طريق أكثر صعوبة



آفاق مالية تزداد قتامة

وأضاف "بهذا التصنيف، فإن نسبة الفائدة عند الاقتراض بالعملة الأجنبية ستكون مرتفعة جداً".

ورغم القلق المتصاعد من ارتفاع تكاليف القروض، التي أرهقت بالفعل كاهل الدولة وسوف ترهن مستقبل الأجيال المقبلة، لا ترى السلطات خياراً آخر، خاصة في ظل الأزمة الصحية، وهو ما يؤكد فشل الحكومات المتعاقبة منذ 2011 في إطلاق نموذج تنموي عادل ومتوازن بين الجهات ويحقق السلم الاجتماعي.

وأجج انتشار الجائحة على نحو غير مسبوق في البلاد رغم جهود احتوائها مشاعر قلق السلطات النقدية، التي ترى دورها أن الحكومة في موقف لا تحسد عليه كونها في مفترق صعب بين محاولة إنعاش معدلات النمو الهش، والحفاظ على مواردها المالية الشحيحة أصلاً.

وسارع مروان العباسي محافظ البنك المركزي إلى تحميل الطبقة السياسية مسؤولية تراجع التصنيف الائتماني للبلد. وقال إن "خفض وكالة فيتش تصنيف ديون البلد خبر سيء وهو ناجم عن عدم الاستقرار السياسي"، ودعا إلى "قرارات حكومية واضحة بشأن إصلاحات الدعم وفاتورة الأجور".

ونمة شق من الخبراء والمسؤولين يعتقدون أن الحلول المالية للأزمة المالية الراهنة لا تكمن في التوجه إلى الخارج لطلب القروض والمساعدات، بل في تعزيز مناخ الاستثمار وإنعاش المحركات الاستراتيجية للنمو حتى في ظل ظروف الجائحة.

ويرى تيس، وهو رئيس تحرير مجلة "الاقتصاد المغربي" المحلية الناطقة بالفرنسية، أن التصنيف الجديد سيصعب على تونس الحصول على ديون خارجية هي في أشد الحاجة إليها في المدى القريب.

وقال لـ "العرب" إن "نسبة نمو الاقتصاد التونسي المتوقعة هذا العام عند أقل من 3 في المئة وهذا لا يشجع الدائنين على منح تونس المزيد من القروض ما قد يجعل تصنيف الديون السيادية يسير في طريق أكثر صعوبة".

النقد الدولي على تنفيذ برنامج إصلاحي جيد".

ورأى تيس أن هذا الأمر سيكون ضامناً كافياً للمؤسسات الدائنة حتى تمنح تونس قروضا أخرى في المستقبل لمعالجة الاختلالات المالية المزمنة، وخاصة بعد أن أظهرت بعض التقديرات أن العجز المالي وصل إلى قرابة 11.4 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي.

ورأى تيس أن نهاية العام الماضي ديونا بلغت مستوى قياسياً يقدر بحوالي 92.8 مليار دينار (33.8 مليار دولار)، أي بارتفاع يناهز 11.3 في المئة مقارنة بالعام السابق، وهو ما يعني أنها اقتربت من 90 في المئة بعدما كانت عند نحو 37 في المئة في العام 2010.

وتسعى تونس إلى الحصول على قرض جديد بقيمة 4 مليارات دولار من صندوق النقد حتى يستثنى لها مواجهة الأزمة الاقتصادية الحادة التي كبلتها التجاذبات السياسية وزادت من أعبائها المشكلة الصحية المنجرة عن تفشي الجائحة.

ورغم كثرة الشكوك حول إمكانية الحصول عليه بالنظر إلى حالات سابقة، يبدو الأمر أشبه بمن يكابد لتسلق جبل وهو لا يملك الأدوات الكفيلة بإنجاح المهمة، وقد ينعكس ذلك على النظام المصرفي ولو أن البلد ليس في محل مقارنة مثلاً بحصل في لبنان.

وبعد مفاوضات شاقة استطاعت تونس في 2016 انتزاع موافقة صندوق النقد لنيل قرض بقيمة 2.8 مليار دولار ومع ذلك لم تنفذ التزاماتها المتفق عليها إذ لم تحصل إلا على نصف المبلغ.

أشاع خفض تصنيف ديون تونس السيادية حالة من التشاؤم المزوج بالقلق بين الأوساط الاقتصادية والمالية، التي ترى أن التجاذبات السياسية كانت السبب الرئيسي لبلوغ الوضع المالي إلى هذا الحد من السوء رغم أنهم ربطوا ذلك بتراكمات قديمة، والتي زادت من تعقيداتها الأزمة الصحية.



تونس - تترسخ حقيقة أن تونس تحتاج لمعجزة للخروج من دائرة النظرة الدولية السلبية في تصنيف أوضاعها الاقتصادية، والتي تتفاقم بفعل مخاطر انحسار السيولة النقدية بعد أن وضعتها وكالة فيتش للتصنيف الائتماني في قائمة المراقبة السلبية.

ويؤكد خبراء أن خفض تصنيف تونس طويل الأجل مصدر العملات الأجنبية من بي إلى بي سالب مع نظرة مستقبلية سلبية لم يكن مفاجئاً، خاصة وأن وكالة ستاندر أند بورز غلوبال قد حذرت في شهر مايو الماضي من أن تخلف البلد عن سداد ديونه قد يكلف القطاع المصرفي ما يصل إلى 7.9 مليار دولار.

وذكرت وكالة فيتش في تقرير حديث أن خفض التصنيف والتوقعات السلبية لتونس يعكس زيادة مخاطر السيولة المالية في ظل الضبابية التي ترافق عملية الإصلاح الاقتصادي، مع المزيد من التأخير في الاتفاق على برنامج جديد مع صندوق النقد الدولي.



واعتبرت الوكالة أنه لا مفر للحكومة إلا الحصول على تمويل من الدائنين الدوليين حتى تواجه أزمة سيولة محتمة، وهو ما يذهب إليه الكثير من خبراء الاقتصاد في تونس.

وقال المتخصص في الاقتصاد محسن تيس في تصريحات لـ "العرب" إن "السبيل الوحيد لخروج تونس من هذا التصنيف السلبي وانعكاساته على ثقة الدائنين هو الإسراع في عقد اتفاق واضح مع صندوق

ضغوط أفريقية لتخصيص 30 مليار دولار لإنعاش اقتصادات القارة

وتوجت فرنسا في مايو الماضي الجهود الدولية لإنقاذ أفريقيا خضية دخولها في دوامة من المآهات الاقتصادية بسبب تضخم ديون معظم بلدانها وتخلّفها عن القيام بالتنمية، بتقدمها خطة تعتمد على تأمين خطوط سحب خاصة من صندوق النقد.

وتمكنت خلال قمة دولية مخصصة للانعاش الاقتصادي في أفريقيا عقدت في العاصمة باريس من الحصول على تعهدات لتأمين مبلغ 100 مليار دولار بشكل عاجل لضخها في شرايين تلك الدول ومعالجة عبء الديون الضخمة التي عجزت عن سدادها.

ورأى خبراء أن مقترح تأمين ذلك التمويل لتنمية اقتصاد أفريقيا وانتشال بلدان القارة من أزماتها المتراكمة مجرد وعود لا يمكن أخذها بالجدية الكافية ما لم تكن هناك متابعة حقيقية على أرض الواقع.

وأضافوا أن "الحاجة الملحة في الوقت الحالي تتمثل في تسريع صرف حقوق السحب الخاصة لتحتاشي تحول أزمة السيولة الحالية في الأسواق الناشئة إلى أزمة إعراس".



وفاقمت التبعات الاقتصادية للجائحة الضغوط المالية القائمة على عدد من الدول الأفريقية، فيما تسعى زامبيا وتشاد وإثيوبيا لإجراء عملية إصلاح شاملة لأعباء ديونها.

وتُقدّر البنك الأفريقي للتنمية أن ما يصل إلى حوالي 39 مليون شخص قد يقعون تحت خط الفقر خلال هذا العام، مع تعرض العديد من البلدان الأفريقية لخطر ضائقة الديون بسبب جائحة كورونا.

واتخذ صندوق النقد الدولي خطوات لتفعيل مخصصات جديدة بقيمة 650 مليار دولار، هي الأكبر على الإطلاق، من احتياطي العملات لديه، أو ما يُعرف بحقوق السحب الخاصة. ومن المتوقع اكتمال العملية في أغسطس المقبل.

لكن هذا قليل جداً نظراً إلى الاحتياجات المالية للقارة التي تحتاج إلى استثمارات ضخمة للقضاء على الفقر وتطوير البنى التحتية ومواجهة تغير المناخ والتحديات التي خصصت بحسب صندوق النقد فقد خصصت الاقتصادات المتقدمة حوالي 25 في المئة من ثروتها الوطنية لخطط الإنعاش ما بعد كوفيد -19، وهي نسبة تنخفض إلى اثنين في المئة للقارة.

وقال الوزراء في الخطاب "اجعلوا الإصدار الجديد الواعد من صندوق النقد الدولي لحقوق السحب الخاصة متاحاً في أقرب وقت ممكن وحددوا مساراً واضحاً للضخ قديماً صوب إعادة التخصيص وإعادة الإقراض بالحد الأقصى".

لندن - كثفت دول أفريقيا لضغوطها على المانحين الدوليين والمؤسسات المالية الدولية من أجل الإسراع في بلورة الخطة التي تم الاتفاق بشأنها قبل أسابيع لضخ تمويل عاجل لمساعدتها على إنعاش اقتصادات القارة التي تضررت بفعل عدة عوامل مركبة.

وقال أربعة وزراء مالية أفارقة الجمعة إنه "يجب على الدول الثرية أن تعيد تخصيص ما لا يقل عن 30 مليار دولار من أموال جديدة من صندوق النقد الدولي لاستثمارات في أفريقيا لمساعدة بلدان القارة في مكافحة تأثيرات الجائحة وتغير المناخ".

وفي خطاب مفتوح إلى زعماء مجموعة العشرين للاقتصادات الكبرى، حث وزراء المالية في كل من غانا وجمهورية الكونغو الديمقراطية وساحل العاج ونيجيريا أيضاً الدول الثرية على زيادة الدعم لحملات التطعيم ضد كوفيد -19 في الدول الأشد فقراً.